عبر تسخير كافة الأدوات المالية والنقدية المتاحة

مجموعة السبع تتعهد بدعم الاقتصاد العالمي لمكافحة «الفيروس الصيني»

تعهدت مجموعة الدول الصناعية السبع، بدعم الاقتصاد العالمي عبر استخدام مختلف الأدوات المتاحة، في مواجهة التبعات الناجمة عن فيروس «كورونا».

وقال وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول السبع، في بيان، إنهم سيسخرون مختلف الأدوات المالية والنقدية المتاحة، لتحفيز نمو الاقتصاد العالمي، وحمايته من أية مخاطر.

وبينما يتراجع الوباء بشكل بطيء في الصين، وهو مؤشر إيجابي على المستوى المحلي، إلا أنه أخذ طابعا عالميا عبر انتشاره في 77 بلدا بما فيها الصين، مخلفا 3137 حالة وفاة و92 ألف و300 إصابة.

وأورد البيان عن مسؤولي دول ألمانيا والولايات المتحدة وكندا وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، قولهم إنهم يراقبون على مستوى بلدانهم ومستوى التكتلات الاقتصادية تأثيرات الفيروس الآخذ في التفشي عالميا.

وفي وقت سابق، خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي «الفيدرالي الأمريكي»، أسعار الفائدة على الأموال الاتحادية بـ 50 نقطة أساس، لمواجهة التبعات الاقتصادية لفيروس "كورونا".

وقال الفيدرالي الأمريكي في بيان أعقب اجتماعا طارئا له، إن أساسيات الاقتصاد الأمريكي ما تزال قوية؛ ومع ذلك، فإن الفيروس التاجي «كورونا المستجد» يشكل مخاطر متنامية على النشاط الاقتصادي.

وذكر الفيدرالي أنه في ضوء هذه المخاطر ودعما لتحقيق أقصى قدر من أهداف التوظيف واستقرار الأسعار، قررت لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية، خفض أسعار الفائدة بـ 50 نقطة أساس إلى نطاق 1.00 – 1.25 بالمئة.

ومن المرتقب أن تعلن بنوك مركزية حول العالم، تنفيذ خفض في أسعار الفائدة، خاصة البلدان التي تربط عملتها بالدولار الأمريكي، مثل دول الخليج العربي.

والشهر الماضي، قالت كريستالينا جورجيفا مديرة صندوق النقد الدولي، إن حالة عدم اليقين بشأن السيطرة على فيروس «كورونا الجديد» تتطلب الاستعداد لمزيد من السيناريوهات السلبية خلال 2020، متوقعة آثارا سلبية على النمو الاقتصادي للصين وجميع دول العالم بسبب الوباء.

وظهر الفيروس في مدينة ووهان وسط الصين لأول مرة، في 12 ديسمبر/كانون الأول 2019، إلا أن بكين كشفت عنه رسميا منتصف يناير/كانون الثاني الماضي.

البنك الدولي يخصص 12 مليار دولار للحد من تفشي «كورونا»

رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس

كشف البنك الدولي، عن حزمة مساعدات، بقيمة 12 مليار دولار، لتوفير تمويل سريع لمساعدة الدول على مكافحة انتشار فيروس «كورونا الجديد». وقال رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس، في بيان صادر عن البنك، إن الهدف تأمين تحرك سريع وفعال يستجيب لحاجات البلدان.

وأضاف أنه في إطار الجهود التي تبذل لمنع انتشار فيروس كوفيد19- يجب الاعتراف بالعبء الإضافي الملقى على عاتق الدول الفقيرة، الأقل تجهيزا.

وأشار البنك الدولي إلى أن الأموال، التي تم تخصيص بعضها للدول الأكثر فقرا، يمكن استخدامها لتأمين معدات طبية أو خدمات صحية وتشمل الخبرات والاستشارات.

ولفت مالباس إلى أن الأموال، ومنها 8 مليارات جرى تأمينها حديثا، ستذهب إلى دول سبق أن طلبت المساعدة، دون أن يحدد لمن ستكون الأفضلية بتلقي التمويل أولا.

وأوضح أن الهدف هو التحرك بسرعة، لأن السرعة مطلوبة لإنقاذ الأرواح. وتابع قائلا: «نريد أن نستفيد على أفضل وجه من موارد البنك الدولي الواسعة وخبرته العالمية والمعرفة التاريخية بالأزمات»، مشيرا إلى تمويل مماثل في السنوات الأخيرة لأزمات مشابهة مثل تفشي فيروس إيبولا وزيكا. وظهر الفيروس، لأول مرة، في مدينة ووهان وسط الصين، في 12 ديسمبر 2019، وانتشر لاحقًا في 71 دولة، ما تسبب في حالة رعب تسود العالم أجمع.

أظهرت المعدلات تراجع النمو عقب انخفاض أسعار الطاقة

تباطؤ معدلات التضخم بمنطقة اليورو في فبراير

أفادت بيانات من مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي، بأن أسعار المستهلكين في منطقة اليورو زادت في فبراير المنقضي، بوتيرة أبطأ منها في يناير الماضي، كما كان متوقعاً، إذ أدى انتشار فيروس كورونا حول العالم لانخفاض أسعار النفط. وأشارت تقديرات «يوروستات» إلى أن أسعار المستهلكين ارتفعت 1.2% على أساس سنوي في فبراير بعد زيادة 1.4% في يناير، بما يتماشى مع توقعات محللين في استطلاع رأي حديث.

ويرجع تباطؤ نمو التضخم بشكل رئيسي لانخفاض أسعار الطاقة 0.3% على أساس سنوي. وبدونها، وبعد استبعاد أسعار الأغذية غير المصنعة الشديدة التقلب، تسارع معدل التضخم إلى 1.4% على أساس سنوي مقارنة مع 1.3% في يناير.

وتسارع أيضا معيار أضيق نطاقا للتضخم يستبعد أسعار المشروبات الكحولية والتبغ، ويحظى بمتابعة وثيقة من الاقتصاديين لدى البنوك إلى 1.2% مقابل 1.1 في يناير.

وقالت« يوروستات» إن معدل البطالة في منطقة اليورو سجل 7.4% في يناير 2020 كما كان متوقعاً، وهو نفس المعدل في ديسمبر 2019، وانخفاضا من 7.8% في يناير 2019 وهو أقل معدل مسجل في منطقة اليورو منذ مايو 2008.

تحقق أكبر مكاسب يومية

أسعار الذهب تقفز إلى أعلى معدلاتها في 4 أعوام

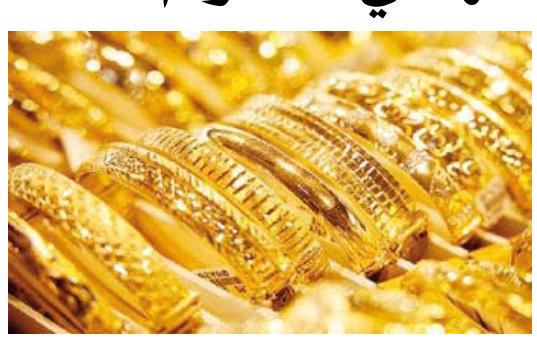

في أكبر مكاسب ليوم واحد من حيث النسبة المئوية منذ يونيو 2016 ، قفزت أسعار الذهب أكثر من 3 في المئة، بنهاية معاملات الثلاثاء، بعد أن خفض البنك المركزي الأميركي أسعار الفائدة للمساعدة في حماية الاقتصاد من الأضرار الاقتصادية الناتجة عن تفشي فيروس «كورونا»، وبدعم من توقعات بتيسير نقدي من بنوك مركزية كبرى أخرى.

وقفز الذهب في المعاملات الفورية 2.9 بالمئة، إلى 1636.25 دولار للأوقية في أواخر جلسة التداول في السوق الأميركي. وصعدت العقود الأميركية للذهب 3.1 بالمئة لتسجل عند التسوية 1644.40 دولار للأوقية.

وفي وقت سابق من الجلسة قفز المعدن الأصفر بما يصل إلى 3.3 بالمئة بعد أن خفض مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي أسعار الفائدة، في خطوة طارئة لحماية أكبر اقتصاد في العالم من آثار فيروس «كورونا».

وقال دانيل غالي خبير السلع الأولية في «تي دي سيكيوريتز» من الواضح أن مجلس الاحتياطي الاتحادي أرسل إشارة قوية جدا إلى أنهم مستعدون لدعم الاقتصاد الأميركي في مواجهة التهديد المتزايد الذي يشكله الفيروس، وهذا ضوء أخضر واضح لبنوك مركزية أخرى لأن تفعل نفس الشيء.

في حال عدم السيطرة على «كورونا»

«جولدمان ساكس» يحذر من مخاطر الركود: عالمي غير مسبوق

تدق التحليلات الاقتصادية ناقوس الخطر بأن تفشي فيروس «كورونا» العالمي المستمر سوف يضر النمو، ويعطل النشاط التجاري، وفي أسوأ الحالات، يجر الاقتصاد الأمريكي إلى الركود.

وعلى الرغم من ارتفاع الأسهم في منتصف تداولات الأسبوع الجاري بعد أن خاضت أسبوعها الأسوأ منذ الأزمة المالية، إلا أن المستثمرين يستعدون للتقلب في الأيام المقبلة حيث بدأ تفشي المرض في التأثير بشكل أكبر على البيانات الاقتصادية.

وبدوره، توقع بنك جولدمان ساكس في تقرير حديث له أن تسجل الولايات المتحدة نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.9% فقط في الربع الأول ولن تنمو على الإطلاق في الربع الثاني – وهو ما يمثل أسوأ نافذة منذ ستة أشهر شهدها الاقتصاد منذ الركود العظيم.

وعلى الرغم من أن السيناريو الأساسي لبنك جولدمان يشير إلى أن الولايات المتحدة ستتجنب الركود الصريح، إلا أن المحللين يلاحظون أن الوضع قد أثبت أنه أسوأ مما توقعنا وأن مخاطر الجانب السلبي قد نمت بشكل واضح.

وكتب بوب شوارتز كبير الاقتصاديين في جامعة أوكسفورد للاقتصاد في مذكرة بحثية «الآثار الاقتصادية الخبيثة لفيروس كورونا تضرب الأسواق المالية، وترسل أسعار الأسهم إلى مناطق التصحيح في وقت قياسي وتؤدي إلى رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية». مما يشير إلى أن قدرة الاقتصاد على الصمود في وجه تتطور الفيروس لا يزال يتعين رؤيته.

وقال النتيجة ستحدد على الأرجح ما إذا كان الاقتصاد سيبقى خارج حالة ركود هذا العام. ومن جانبها، خفضت أوكسفورد يوم الاثنين من توقعاتها للنمو العالمي، محذرة من أن تأثير الفيروس أكبر وأوسع نطاقًا وأطول أمداً مما كنا نتصور سابقًا.

هذا وانتعشت الأسواق مع بداية معاملات الاسبوع، على الرغم من تراجع نشاط المصانع الصينية في شهر فبراير إلى أدنى مستوى له على الإطلاق، بينما انخفضت عوائد سندات الخزانة الأمريكية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق. إذا استمر الارتفاع خلال نهاية اليوم، فسيكون هذا أول أداء إيجابي لمؤشر داو جونز منذ أكثر من أسبوع.

وكتب سكوت اندرسون كبير الاقتصاديين ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الاقتصاد الغربي في مذكرة بحثية الأسهم الأمريكية ترتفع هذا الصباح وسط تكهنات بأن البنوك المركزية ستتدخل بقوة لتعويض التداعيات السلبية لفيروس كورونا.

في الواقع، من المتوقع أن تقوم البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم بتعديل السياسة في الأشهر المقبلة لتحفيز اقتصاداتها والحفاظ على التوسع العالمي واقفا على قدميه.

كما خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة أمس الأول – على الأقل في نظر المحللين والمستثمرين. وجاء التخفيض وفقا لتوقعات أداة FedWatch التابعة لمجموعة CME التي رجحت أن يطلق البنك المركزي الأمريكي تخفيض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة – وهو أعلى من التعديلات القياسية المكونة من 25 نقطة – بحلول منتصف مارس.

تم تعزيز هذا التوقع عندما نشر رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول مذكرة غير محددة مسبقًا يقول فيها إنه وزملاؤه يراقبون وضع فيروس كورونا المستمر.

إن تخفيض سعر الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يؤدي إلى تعافي المرضى، ولن يثير قلق المستهلكين بشأن الإصابة بالمرض أو الذهاب إلى المطاعم أو الأفلام، ولن يحل هذا الاضطراب في سلاسل الإمداد العالمية.

وقال جريج مكبرايد كبير المحللين الماليين في Bankrate.com في بيان يوم الجمعة، سوف تهبط إلى الأسواق وهذا هو السبب في الغالب الذي يحتاج إليه الاحتياطي الفيدرالي. السؤال الوحيد هو ما إذا كان يمكنهم الانتظار حتى اجتماع 18 مارس أو أنهم سيفعلون ذلك في وقت مبكر".

على الرغم من ارتداد الأسهم، فقد قام العديد من المحللين في الأيام الأخيرة بتخفيض توقعاتهم الاقتصادية للولايات المتحدة والاقتصادات العالمية حيث يواصل انتشار فيروس كورونا انتشاره إلى بلدان جديدة ويهدد سلاسل الإمداد العالمية.

لقد تسبب المرض في إصابة ما يقرب من 90.000 شخص في جميع أنحاء العالم، مما أسفر عن مقتل أكثر من 3000 شخص. وشهدت إيطاليا وكوريا الجنوبية واليابان ارتفاع إجمالي العدوى في الأيام الأخيرة. داخل الولايات المتحدة، تم تأكيد حالات جديدة خلال عطلة نهاية الأسبوع في فلوريدا ونيويورك. توفي شخصان بالفعل في ولاية واشنطن بسبب المرض.

وكتب برنارد بومول كبير الاقتصاديين العالميين في مجموعة توقعات الاقتصاد في مذكرة بحثية: «سواء تم الإعلان عنها رسميا أم لا، فإننا نتعامل مع وباء». لا يمكن لأحد أن يقول بثقة كبيرة مقدار الضرر الذي سيحدثه الفيروس للناس أو الضرر الذي يلحق بالاقتصاد العالمي.

ومع ذلك، يشير بومول إلى أنه لا يوجد مرض في التاريخ الحديث هو المسؤول الوحيد عن التعجيل بركود الولايات المتحدة. وبالفعل، يعتقد معظم المحللين الرئيسيين أن أمريكا ستتعثر خلال النصف الأول من العام وتنتعش في النهاية، ومن المحتمل أن تتجنب الركود التام طالما احتوى الفيروس.

لكن الولايات المتحدة لن تكون محصنة ضد آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي، وهو ما يشير بومول إلى أنه من المرجح في الأشهر المقبلة.

وقال بالنسبة للصين وكوريا الجنوبية واليابان وألمانيا وإيطاليا، فإن فيروس كورونا قد ضاعف بشكل خطير التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهوها من النزاعات التجارية وانقطاع سلسلة الإمداد والاضطرابات السياسية الداخلية. يمكن لتفشي فيروس كورونا أن يؤدي إلى خضوع تلك الاقتصادات إلى الركود."

وفي سياق منفصل، قال مصدر في مجموعة الدول السبعة لن تطلق أي إجراء مالي أو منسق فوري لتعزيز النمو، فإن عددًا من الحكومات والبنوك المركزية يستعدون لاتخاذ إجراء.

كان البنك المركزي الأسترالي أول من يتحرك، حيث خفض أسعار الفائدة إلى مستوى قياسي منخفض يوم الثلاثاء، في حين أبدت كل من اليابان وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال في النظام.

دعماً للروهينغيا وبنغلاديش

الأمم المتحدة تدشن حملة إنسانية لجمع 877 مليون دولار

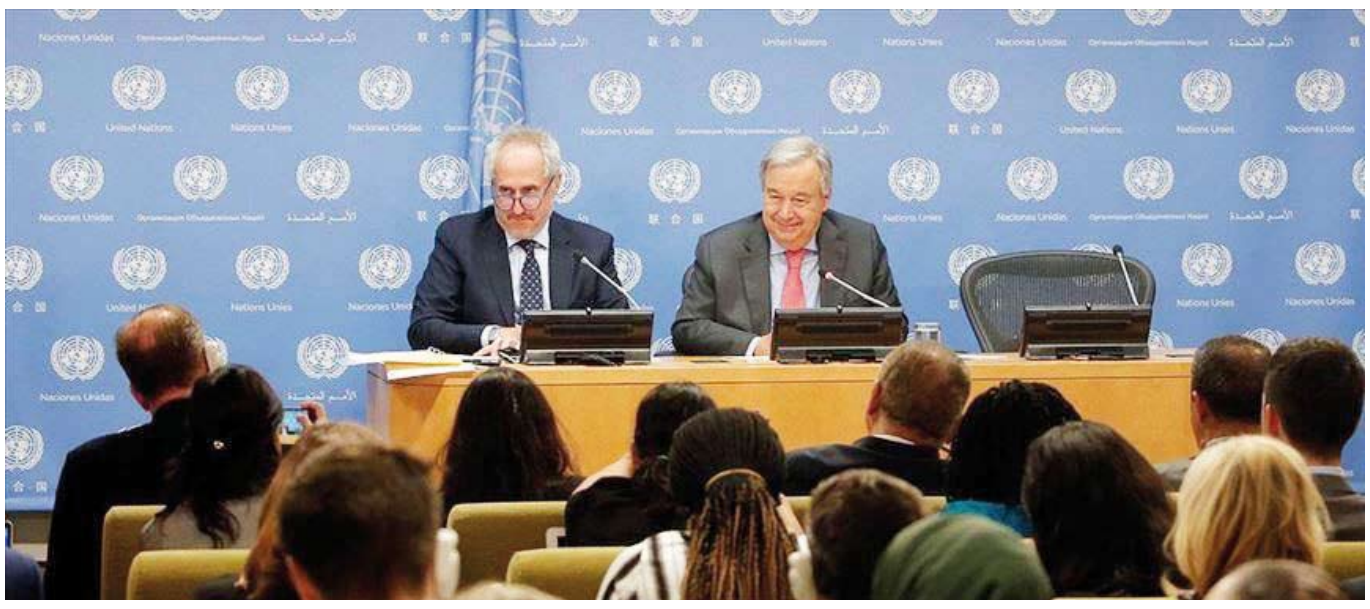

المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة

أعلنت الأمم المتحدة، عن خطة إنسانية لجمع 877 مليون دولار العام الحالي، لصالح لاجئي الروهينغيا الفارين من ميانمار والسكان المحليين الأشد ضعفا في بنغلاديش، التي تستضيف اللاجئين منذ نحو 3 سنوات.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي، عقده استيفان دوغريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، بالمقر الدائم للمنظمة الدولية في نيويورك. كما يأتي ضمن خطة 2020، التي تشمل تلبية احتياجات حوالي 855 ألفا من لاجئي الروهينغيا الفارين من ميانمار، وأكثر من 444 ألف شخص من السكان المحليين الأشد ضعفا في بنغلاديش، حسب الأمم المتحدة.

وأوضح دوغريك، أن النداء الإنساني أطلقته وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها من المنظمات غير الحكومية لتغطية تكاليف مواجهة الأزمة الإنسانية الناتجة عن فرار مئات الآلاف من الروهينغيا من ميانمار إلى بنغلاديش المجاورة.

ومنذ 25 أغسطس 2017، تشن القوات المسلحة في ميانمار، ومليشيات بوذية، حملة عسكرية ومجازر وحشية ضد الروهنغيا في أراكان.

وأسفرت الجرائم المستمرة منذ ذلك الحين عن مقتل آلاف الروهنغيين، حسب مصادر محلية ودولية متطابقة، فضلا عن لجوء قرابة مليون إلى بنغلاديش، وفق الأمم المتحدة.

وقال دوغريك، إن الغرض من النداء الإنساني هو تلبية احتياجات حوالي 855 ألفا من لاجئي الروهينغيا الفارين من ميانمار وأكثر من 444 ألف شخص من السكان المحليين الأشد ضعفا في بنغلاديش.

وتضم أبرز الاحتياجات مساعدات تشمل الغذاء والشراب والمأوى بهدف "ضمان سلامة وكرامة اللاجئين الروهينغيا ورفاه السكان المحليين في بنغلاديش. وتابع: «هذا العام يصادف مرور 3 سنوات على لجوء معظم اللاجئين الروهينغيا إلى بنغلاديش، بعد فرارهم من ميانمار في عام 2017».

والعام الماضي أطلقت الأمم المتحدة نداءا إنسانيا للغرض ذاته، بقيمة 921 مليون دولار، وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أنه تم تغطية الخطة بنحو 70% أي ما يقارب 650 مليون دولار.